

أهم الأخبار



منظمة هيبي غير الحكومية تستجيب لفيروس كورونا في مخيم كبير تو 2 للنازحين في دهوك. [مصدر الصورة: منظمة هيبي]

- الاستعداد لفيروس كورونا في مخيمات النازحين
- إنشاء وحدة جديدة لدعم وصول المنظمات غير الحكومية
- أزمة السيولة النقدية للبرامج الإنسانية
- برنامج الأغذية العالمي يعالج انعدام الأمن الغذائي أثناء حظر التجول

إجراءات الحجر الصحي لقوات الأمن المتناوبة في نينوى تثير المخاوف بشأن فيروس كورونا

قامت الحكومة في أواخر عام 2019 بتوفير وظائف في سلك قوات الأمن، وحصل عدد من النازحين على عمل مع قوات الأمن العراقية بما في ذلك العمل بصفة ضباط شرطة. كثيراً ما تنتشر قوى الأمن الداخلي وقوات الشرطة بالتناوب داخل المحافظات أو عبرها، ويعد الانتشار عادة ما يعود النازحون المتطوعون إلى مخيماتهم أثناء فترات الإجازة. مع وصول فيروس كورونا إلى العراق في شباط/ فبراير، أصبحت حماية وصحة ورفاه النازحين، لا سيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات مكتظة، تُشكّل أولوية. تم إصدار التوجيهات من قبل السلطات الصحية ومديري المخيمات التي تأمر أي مقيم في المخيم بالحجر الصحي لمدة 14 يوماً في مناطق عزل مجهزة تجهيزاً خاصاً قبل الاختلاط مع المقيمين الآخرين.

يعد أفراد الأمن من بين الاستثناءات القليلة لحظر التجول الصارم على الصعيد الوطني، وهذا، إلى جانب اختلاطهم عن قرب من الموظفين، يزيد من خطر انتقال فيروس كورونا. على الرغم من ارتفاع مستوى التوعية بفيروس كورونا بين النازحين، فقد تم الإبلاغ عن العديد من الحوادث خلال شهر أبريل / نيسان لعودة أفراد الأمن إلى المخيمات من خلال نقاط دخول غير رسمية، مثل اختراق السياج، من أجل التهرب من الحجر الصحي وتجنب الانفصال عنهم أسرهم. واجهت الجهات الفاعلة الإنسانية صعوبات في تطبيق تدابير العزل المنصوص عليها.

لا توجد حتى الآن حالات مؤكدة من الإصابة بفيروس كورونا في مخيمات النازحين، ولكن مثل هذا السلوك يمثل خطراً غير معقول على صحة ورفاهية النازحين. يتطلب التخفيف من هذه المخاطر التنسيق بين السلطات الحكومية، والجهات الصحية، وأفراد الأمن والجيش. أثار الشركاء في المجال الإنساني مخاوف الصحة والحماية مع كبار مسؤولي قوى الأمن الداخلي في نينوى، ومع محافظ نينوى ووزارة الهجرة والمهجرين، مطالبين بإيقاف نشر العسكريين من النازحين الذين يعيشون في المخيمات أثناء تفشي فيروس كورونا. دعم محافظ نينوى الحجر الصحي لجميع العسكريين العائدين إلى المحافظة.

في نهاية شهر نيسان/ أبريل، كانت معظم مخيمات النازحين في نينوى تطبق قواعد الحجر الصحي بشكل صارم، ومنع دخول أي شخص لم يدخل الحجر الصحي، وإنشاء مناطق حجر صحي محددة. لا تزال هناك تحديات في مخيمات معينة مثل إصلاح سياج محيط المخيم وتقديم توعية إضافية للسكان.

إنشاء وحدة جديدة لدعم وصول المنظمات غير الحكومية

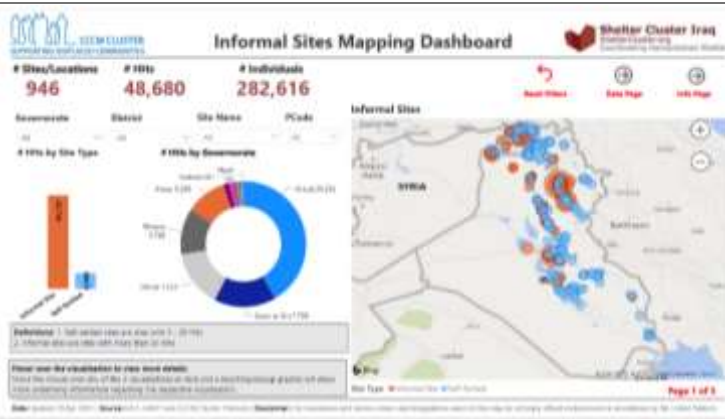
منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، وجدت المنظمات غير الحكومية أن الوصول إلى السكان المتضررين ومواقع المشاريع مقيد للغاية. تحتاج المنظمات الإنسانية غير الحكومية في العراق إلى تصاريح الوصول للسماح لها بالمرور عبر نقاط التفتيش الأمنية المتعددة الموجودة في المناطق التي تعمل فيها. بحلول نهاية عام 2019، انتهت صلاحية جميع تصاريح الوصول، حيث لم يعد النظام السابق المعمول به لمنح تصاريح شهرية للمنظمات غير الحكومية - التي كانت سارية لسنوات عديدة من قبل حكومة العراق، وكان لا بد من إيجاد طرائق بديلة. في الفترة الانتقالية، كان هناك طلب متزايد على تصاريح الوصول على المستوى المحلي، مما أدى إلى نظام موافقات غير موثوق به، حيث لا يمكن ضمان الوصول، وحيث لا يمكن تنفيذ أنشطة المشروع في كثير من الأحيان.



نقطة تفتيش في محافظة الأنبار
مصدر الصورة: هيلاري ستاوفر، أوتشا

يعمل منسق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق منذ أوائل عام 2020 مع الحكومة المركزية في بغداد وسلطات المحافظات لإنشاء نظام تصاريح وصول واضح وشفاف ومنصف ومناسب. ولدعم تنفيذ طلبات الوصول مع مركز العمليات الوطني، أنشأت لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق وحدة دعم وصول مؤقتة للتحقق من صحة طلبات تصاريح الوصول للمنظمات غير الحكومية قبل أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتقديمها بشكل دوري إلى مركز العمليات الوطني، وبالتالي تقليل التأخيرات الناجمة عن الأخطاء الإدارية. أضافت قيود الحركة جراء فيروس كورونا طبقة إضافية من قيود الوصول للمنظمات غير الحكومية المتأثرة بالفعل بقضايا الوصول البيروقراطية. هناك 1.5 مليون عراقي بحاجة إلى مساعدة إنسانية ويعيشون في مناطق ذات صعوبات وصول متوسطة أو عالية.

رسم خرائط النزوح غير الرسمي



بعد أكثر من عامين على انتهاء النزاع المسلح ضد تنظيم داعش، لا يزال 1.4 مليون نازح عراقي. على الرغم من أن تلبية احتياجات النازحين في المخيمات كانت الأولوية في السنوات الأخيرة، فإن تركيز الشركاء في المجال الإنساني يتحول بشكل متزايد من المخيمات إلى مواقع النزوح خارج المخيم، مع استمرار تنامي عدد النازحين خارج المخيمات. خلال أواخر عام 2019، وبناءً على طلب من حكومة العراق، كان هناك دمج وإغلاق سريع لمخيمات النازحين، لا سيما في نينوى. خلال تلك الفترة، غادر العديد من النازحين المخيمات خوفاً من التدقيق الأمني و / أو الانتقال غير الطوعي، وغالباً ما نزحوا مرة ثانية في أماكن خارج المخيمات بسبب عدم القدرة على العودة بنجاح إلى مناطقهم الأصلية.

أطلقت مجموعة تنسيق وإدارة المخيم ومجموعة المأوى والمواد غير الغذائية لوحة معلومات خرائط المواقع غير الرسمية لتوحيد وتقديم البيانات الرئيسية المتعلقة بالنزوح خارج المخيمات. في نهاية نيسان/ أبريل، بينما كان هناك 277,177 نازح يعيشون في 67 مخيماً، كان هناك 280,348 نازح يعيشون في 938 موقعاً غير رسمي، بعضها مع عدد قليل من الأسر الأخرى المستقرة ذاتياً. وتشمل هذه المباني المهجورة أو المتضررة من الحرب أو غير المكتملة والمزارع والشوارع والمساجد والمدارس والمكاتب. قد يكون تقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية في مواقع غير رسمية عبر منطقة جغرافية شاسعة أكثر صعوبة من خدمة المخيمات، حيث يكون السكان أكثر تماسكاً وحيث يكون الوصول والأمن أكثر ضماناً.

المواقع غير الرسمية هي مواقع لا تعين فيها الحكومة أو تعترف بها إدارة المخيم. نظراً للظروف المعيشية غير الآمنة للغاية والمتقلبة في كثير من الأحيان للنازحين في هذه المواقع، مع التهديد المستمر للإخلاء، والإجارات التي لا يمكن تحملها والذخائر المتفجرة، يركز الشركاء على كيفية تقديم الدعم الفعال لأكثر الفئات السكانية ضعفاً من بين هؤلاء النازحين وضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية. لوحة تنسيق وإدارة المخيم والمأوى / المواد غير الغذائية تدعم الشركاء من خلال توفير بيانات تقييم متكاملة وفي الوقت المناسب لهذه المواقع.

التخطيط الصحي لفيروس كورونا في مخيمات النازحين

قامت مجموعة الصحة، بدعم من مجموعة المأوى / المواد غير الغذائية، بوضع سيناريو وخطة طوارئ لإعداد مخيمات النازحين لمختلف السياقات الصحية المحتملة خلال جائحة كورونا. توضح عمليات التأهب والاستجابة لتفشي فيروس كورونا في مخيمات النازحين تدابير التأهب التي سيضعها العاملون في المجال الإنساني للاستجابة للحالات الخفيفة والمتوسطة المحتملة من فيروس كورونا في مخيمات النازحين، إذا ضعفت قدرة وزارة الصحة على إدارة الحالات في المستشفيات بسبب ارتفاع عدد الحالات. الغرض من هذا هو توجيه الشركاء في الميدان حتى يتمكنوا من عزل الحالات المؤكدة داخل مباني المخيمات، وذلك باستخدام الموارد المتاحة بأكثر الطرق كفاءة.

تأخذ الخطة في الاعتبار قدرة نظام الصحة العامة على الاستجابة للاحتياجات الأوسع نطاقاً لفيروس كورونا وإمكانية أن يكون علاج فيروس كورونا في الموقع مطلوباً إذا كانت مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات المحلية مكتظة بالمرضى. يتم إعداد مخيمات النازحين لهذه السيناريوهات، بما في ذلك تحديد مواقع الحجر الصحي والعزل، والفرض، وتتبع الاتصال، وشراء وتخزين معدات الوقاية الشخصية، وتدريب الموظفين، وإدارة الحالات في الموقع من الحالات الخفيفة والمتوسطة والشديدة بين النازحين.

تأثير فيروس كورونا على الحصول على النقد

خلال شهر نيسان/ أبريل، شكل تأثير فيروس كورونا وحظر التجول المرتبط به وقيود الحركة صعوبة على المنظمات غير الحكومية وبعض وكالات الأمم المتحدة في الحصول على النقد وتوزيع المساعدة النقدية.

تستخدم برامج التحويلات النقدية على نطاق واسع في العراق، بما في ذلك الغذاء والحماية وسبل العيش ولوازم الشتاء وشراء المواد الصحية والنظافة الصحية لمنع انتقال فيروس كورونا. يتم ضمان الوصول إلى الأسواق العاملة بشكل عام لأولئك الذين يتلقون النقد بدلاً من المساعدة العينية، وغالبًا ما يتم توزيع النقد من خلال تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول الذي يوفره مزودو شركات الاتصالات الخارجية. خلال شهر نيسان/أبريل، فرض حظر التجول قيودًا على حركة معظم الناس في العراق، وتأخر توزيع النقد حيث لم يُمنح مقدمو الخدمات الخارجية إعفاءات من قيود الحركة، وبالتالي لم يتمكنوا من الوصول إلى المخيمات وأماكن التوزيع الأخرى. في موازاة ذلك، كان النازحون مقيدون بشدة في قفرتهم على زيارة الأسواق فعليًا، كما ارتفعت أسعار المواد المتاحة بسبب الحدود المغلقة وتأثيرها على التجارة مع تركيا وإيران، وهما المصدران الرئيسيان للعراق.

مع إغلاق البنوك وأسواق المال، تُشير بعض التقارير إلى أن بعض النازحين لجأوا إلى البائعين غير المصرح لهم لتمكينهم من عملية السحب النقدي، والذين فرضوا عليهم عمولة كبيرة للوصول إلى أموالهم. في موازاة ذلك، أثر إغلاق البنوك وقيود الحركة على العديد من المنظمات غير الحكومية التي لم تتمكن من الوصول إلى حساباتها لتنفيذ المشاريع أو دفع رواتب الموظفين. تم تعليق بعض الأنشطة الإنسانية من قبل المنظمات غير الحكومية التي تأثرت بانقطاع تدفقها النقدي.

الاستجابة لاحتياجات الأمن الغذائي أثناء انتشار فيروس كورونا



توزيع النقد مقابل الغذاء في الأنبار
[مصدر الصورة: برنامج الأغذية العالمي]

على الصعيد العالمي، يعد فيروس كورونا أكثر من مجرد أزمة صحية عامة. في العراق، كان للقيود المفروضة لحماية صحة الناس عواقب اقتصادية تسببت في ضائقة مالية للعديد من العائلات. ومع شحة فرص العمل، قام برنامج الأغذية العالمي بتوسيع نطاق السكان المستهدفين الذين تم تحديدهم على أنهم الأكثر عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي. ويشمل ذلك 10,000 نازح إضافي و35,000 لاجئ، حيث سيقدم لهم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية.

نظراً لانقطاع الخدمات المصرفية والصعوبات في الوصول إلى النقد والأسواق، كانت هناك تأخيرات في وصول مقدمي الخدمات المالية للبرنامج إلى المخيمات (انظر أعلاه). ومن خلال مشاركة برنامج الأغذية العالمي وشركائه مع السلطات، تحسن وصول مقدمي الخدمات المالية ووكلائهم إلى مخيمات في جميع المحافظات اعتباراً من الأسبوع الثالث من نيسان/أبريل.

يعمل برنامج الأغذية العالمي أيضاً مع أسواق المواد الغذائية في المخيمات لقبول معاملات تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة غير النقدية عن طريق الهاتف. ستقلل هذه التدخلات من الحاجة إلى النقد المادي لشراء المواد الغذائية، حيث يمكن أن تكون المدفوعات النقدية طريقاً لانتقال فيروس كورونا. تضمنت الاحتياطات الخاصة أثناء عمليات التوزيع الحفاظ على مسافات آمنة حيث يحصل الناس على استحقاقاتهم، باستخدام الأقنعة ومعقم اليدين، وتطهير اللوازم المستخدمة بشكل متكرر وغسل اليدين بانتظام.

يجري برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي تقييماً مشتركاً مستمراً لتأثير فيروس كورونا على الأمن الغذائي للسكان الضعفاء داخل وخارج المخيمات، بما في ذلك أسعار المواد الغذائية. ينشر برنامج الأغذية العالمي تقارير شهرية عن أسعار السوق، ويرصد التغيرات في أسعار السوق للتأكد مما إذا كانت قيمة التحويلات النقدية بحاجة إلى تعديل. وفي الوقت نفسه، حيث لا يزال الوصول إلى الأسواق غير مؤكد بالنسبة للعراقيين، يستعد برنامج الأغذية العالمي لاستعادة شهر واحد من توزيع المواد الغذائية العينية إذا تطلب الوضع ذلك. كما يتم التخطيط لمشاريع سبل العيش في حالات الطوارئ من أجل مساعدة المتضررين على كسب الدخل مرة أخرى، عندما أن يكون ذلك آمناً.

نظرة عامة على التمويل الإنساني لعام 2020



US\$429.7M
HRP UNMET REQUIREMENTS
as of 4 May 2020

US\$161.6M
TOTAL FUNDING RECEIVED
as of 4 May 2020



The total funding received represents the overall funding linked to the requirements of the response plans/appeals; the HRP funding is a subset of overall funding to the affected country.

US\$519.8M
FUNDING REQUIREMENTS

US\$90.1M¹
FUNDING RECEIVED

82.7%
FUNDING GAP

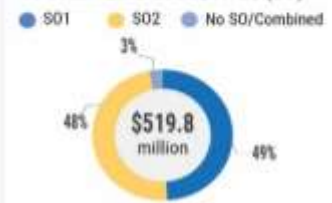
US\$90.1M
FUNDING THROUGH 2020 HRP

US\$71.5M
FUNDING OUTSIDE 2020 HRP

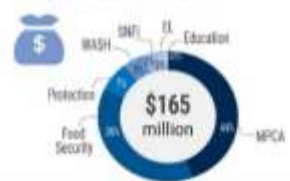
BY CLUSTER (US\$)

Cluster	Funding received \$	Covered within HRP	Requirements \$
		Received (Blue) / Gap (Yellow)	
CCCM	0M	Gap	23.96M
CP	0.7M	Received	38.88M
Education	5.4M	Received	28.37M
EL	0M	Gap	15.67M
FSC	13.0M	Received	65.26M
GBV	0.2M	Received	29.51M
Health	8.7M	Received	60.31M
Protection	2.5M	Received	82.75M
Shelter/NFI	0M	Gap	43.18M
WASH	4.0M	Received	43.76M
CCS	2.9M	Received	15.0M
MPCA	3.5M	Received	73.16M
Not specified	46.9M	Received	
Multiple clusters	2.4M	Received	

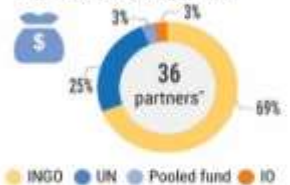
BY STRATEGIC OBJECTIVES (SO)



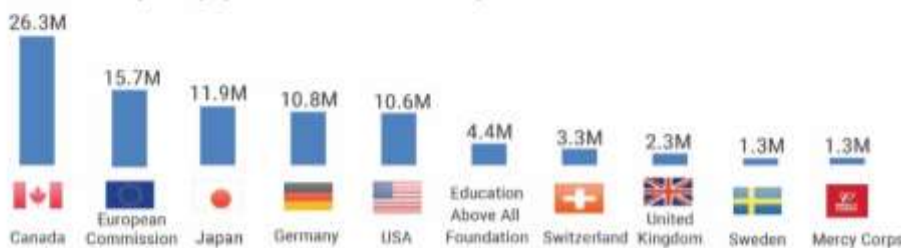
BREAKDOWN OF CASH FUNDING REQUESTS BY CLUSTER



HRP FUNDING RECEIVED



BY DONOR (US\$) (TOP TEN DONORS)



¹Partners reported on ITIS. Numbers are rounded up

US\$90.1 million
HRP Funding

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على،
هيلاري ستاوفر، رئيس قسم التقارير والسياسة والاستراتيجية: البريد الإلكتروني staufferh@un.org، هاتف (+964) 782 780 4622
يفيت كرافتي، موظف الشؤون الإنسانية: البريد الإلكتروني yvette.crafti@un.org، هاتف (+964) 751 740 3858
ويمكن الحصول على النشرات الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من خلال زيارة المواقع التالية: www.unocha.org/iraq | www.unocha.org | www.reliefweb.int